

العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي

الاتصال: ستين تشيباند (stean.tshiband@undp.org)

لمحة عامة

أدت الأزمة بشكل كبير إلى تآكل الوظائف ومصادر سبل كسب العيش وشبكات الأمان الاجتماعي لملايين اليمنيين.



يمثل الافتقار إلى الدخل أحد الأسباب الرئيسية لتهديد المجاعة وسوء التغذية في جميع أنحاء البلاد، وخاصة للفئات الضعيفة من السكان. لا يستطيع اثنان من كل ثلاثة أشخاص في اليمن تحمل تكاليف السلع الأساسية أو الحصول على الخدمات الرئيسية، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية.

لا يزال حوالي 3 ملايين شخص في حالة نزوح أو مازالوا يعانون من أوجه الضعف المتصلة بالنزوح على الرغم من عودتهم إلى قراهم، فيما أن العائدين يفتقرون إلى المساندة اللازمة لدعم إعادة الإدماج المستدام.

تراجع تقديم الخدمات العامة بشكل خطير بسبب عدم دفع مرتبات الموظفين الحكوميين وبسبب استمرار الأعمال القتالية.

لا تزال الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات تشكل تهديداً خطيراً للسلامة الجسدية للسكان وتحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص الحصول على الدخل.

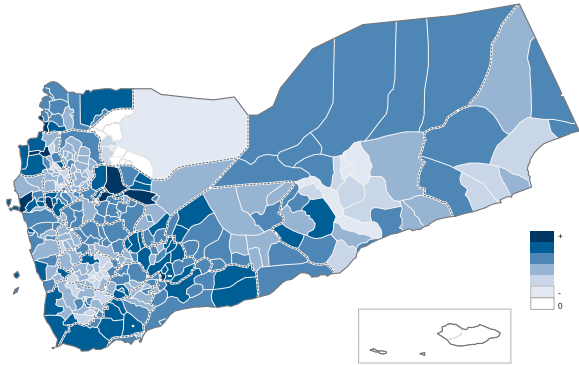
السكان المتضررين

تشير التقديرات إلى أن نحو 8.4 مليون شخص من المتضررين من النزاع بحاجة إلى المساعدة في مجال سبل كسب العيش لتعزيز اعتمادهم الذاتي على الاحتياجات الأساسية والحد من الاعتماد على المساعدات الإغاثية. من بين هؤلاء، السكان من المديرية ذات الأولوية البالغ عددها 107 مديريات وفقاً لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة ومجموعة التغذية. سوف تستند تقديرات الاحتياجات في مجال سبل كسب العيش إلى عدد الأشخاص ممن هم في حاجة ماسة في 22 محافظة وفقاً لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة.

3 ملايين شخص من النازحين داخلياً والعائدين بحاجة إلى المساعدة في مجال سبل كسب العيش وإلى المزيد من الدعم للوصول إلى الخدمات الأساسية من أجل تحقيق حلول دائمة. من بين مليوني شخص من النازحين داخلياً، فإن الوصول إلى الدخل يمثل الحاجة الثانية الأهم (8 بالمائة من المستجيبين) بعد الوصول إلى الغذاء (74 بالمائة) وفقاً لأحدث بيانات فريق العمل المعني بحركة السكان.

ذكر ما يقرب من مليون شخص من العائدين الحصول على الدخل (14 بالمائة) والدعم المالي (24 بالمائة) باعتبارهما يمثلان الحاجة الثانية الأكثر إلحاحاً بعد الحاجة إلى الغذاء (46 بالمائة). الافتقار إلى الدخل والمتاح وانخفاض قيمة الريال اليمني وأزمة السيولة هي بعض العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

شدة الاحتياجات



يعيش حوالي 26.4 مليون شخص في محافظات من المحتمل أن تكون ملوثة بالألغام الأرضية و / أو المتفجرات من مخلفات الحرب¹.

الاحتياجات الإنسانية

بعد أكثر من عامين ونصف العام من الأزمة، ظلت حالة الملايين من الأسر المعيشية اليمنية في دوامة تراجع متواصلة، تنصدها أوجه الضعف المتعلقة بالفقر التي كانت قائمة من قبل.

(أ) على الرغم من تزايد عدد مبادرات استعادة وحماية سبل كسب العيش في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017م والمشاريع الإنسانية المعززة، فقد حدث تراجع مطرد في الحالة الاقتصادية في 78 بالمائة من الأسر المعيشية – بدعم من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للفترة مارس – يوليو 2017م. لا يزال الحصول على الدخل من قبل السكان في المناطق المتضررة من النزاع أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في خطر المجاعة وسوء التغذية. عدم دفع مرتبات الموظفين الحكوميين والأضرار والخسائر الناجمة عن النزاع وكذلك انهيار الشركات والمصانع الكبرى كلها عوامل كان لها أثر على بقاء الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقطاع الأعمال غير الرسمي الذي يشكل 60 – 80 بالمائة من اقتصاد اليمن². أدى انهيار الاقتصاد إلى زيادة البطالة وتدمير سبل كسب العيش.

(ب) لا يزال نحو 3 ملايين شخص من النازحين داخلياً والعائدين يعانون من أوجه الضعف المتصلة بالنزوح. أفاق الحلول المستدامة لنحو 2 مليون نازح داخلي مازالوا في حالة نزوح في مواقع بعيدة ضمن السياق الحالي للأعمال القتالية الجارية وشح الموارد. لا يزال حوالي مليون شخص من العائدين بحاجة إلى مساندة لتحقيق حلول دائمة، حتى بعد أشهر من عودتهم إلى أماكنهم الأصلية. من شأن التمكين الاقتصادي والوصول إلى الخدمات الأساسية من خلال سبل كسب العيش وفرص توليد الدخل أن يسمح للنازحين داخلياً أو العائدين بتلبية احتياجاتهم الأساسية، وهي خطوة أساسية نحو الحلول الدائمة.

1. إجمالي عدد السكان في المحافظات التي قد تكون ملوثة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة خلال مشاورات ديلفي.

2. الاقتصاد اليمني، أخبار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، <https://fanack.com/yemen/economy>.

أثرت الأزمة بشكل كبير على اقتصاد الأسر المعيشية الضعيفة مما دفعها إلى اللجوء إلى آليات التكيف السلبية مثل زواج الأطفال والبغاء. يتزوج طفلان من بين كل ثلاثة أطفال قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة مقابل أقل من نسبة 50 بالمائة قبل الأزمة³، وتقوم الأسر بتزويج الأطفال للتخفيف من عبء الرعاية وأملأ في توليد الدخل عن طريق المهر لمساعدة بقية أفراد الأسرة.

لا تزال مخاطر الإصابة والوفاة بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، التي تشكل في المقام الأول تهديداً لسلامة الفرد والمجتمع، عقبة أمام الوصول إلى سبل كسب العيش والخدمات الأساسية. من المؤسف عدم تقديم الخدمات للمعوقين بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وهو أمر يعرضهم لمزيد من الضعف.

(ج) تم الاشتباه في وجود أو تأكيد وجود الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في 19 محافظة. لا يزال خطر الألغام الأرضية يشكل تهديداً خطيراً على حياة هؤلاء الأشخاص، إضافة إلى أنه يشكل عقبة رئيسية أمام سبل كسب العيش واستعادة فرص العمل والوصول إلى الخدمات العامة.

(د) لا تزال الجهات الفاعلة المحلية (المنظمات الوطنية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) بحاجة إلى تعزيز القدرات لدعم توطيد الاستجابة الإنسانية والمساهمة في تعزيز القدرة على الصمود.

احتياجات الحماية ذات الصلة

التغيرات الرئيسية في عام 2016

في عام 2017، تم الوصول إلى أكثر من 235,000 شخص من خلال مبادرات سبل كسب العيش والمبادرات الإنسانية المعززة التي تم تنفيذها بحسب الطريقة الجديدة للعمل، التي ترسم عمل الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والأعمال الإنسانية، إلى جانب الجهات النظرية الوطنية والمحلية، لدعم النتائج الجماعية التي تحد من المخاطر والضعف، وتكون بمثابة حلقات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁴. تزداد فرص سبل كسب العيش المتاحة بموجب طريقة العمل الجديدة وصولاً إلى السكان المتضررين وتساهم بشكل كبير في جهود الوقاية من المجاعة واستجابة الكوليرا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعود أكثر من 3,000 شخص إلى

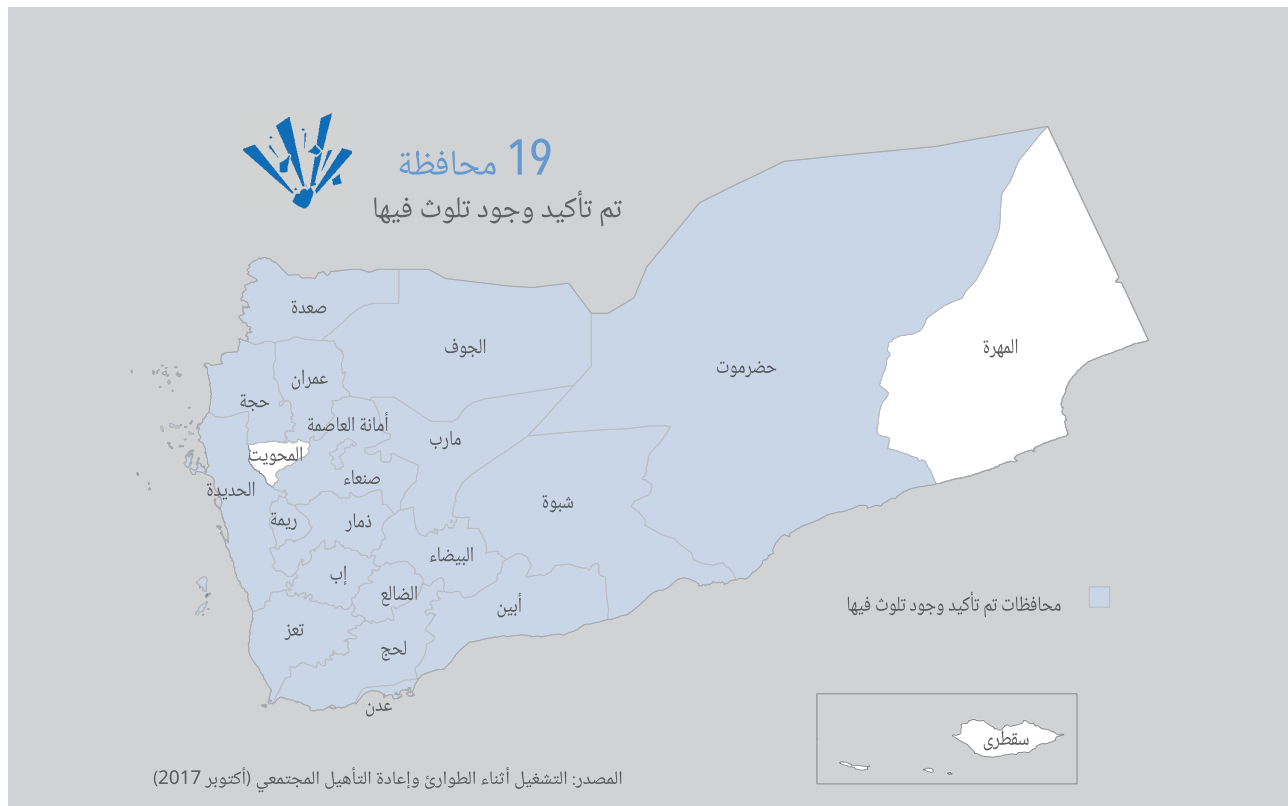
3. صندوق اليونيسيف، حالة الأطفال في العالم، 2016م.

4. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، طريقة جديدة للعمل.

فقدت الكثير من الأسر عائلها الأساسي، وقد أجبر هذا الأمر الكثير من الإناث اللواتي يفتقرن للمهارات والتعليم على البحث عن مصادر بديلة للدخل. كثيراً ما يخلق ذلك توترات مع الذكور واستياء لديهم في الأسرة المعيشية، مما يعرض النساء لخطر العنف المنزلي. تتعرض النساء اللواتي يتحملن إغالة أسر معيشية في ظل غياب الرجال للاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي.

ما يقرب من ثلاث سنوات من النزاع أدت إلى إحداث أثر على الديناميات الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة. يشمل ذلك زيادة الاستقطاب الاجتماعي بين النازحين داخلياً والمجتمعات المستضيفة والعائدين في بعض المناطق، وغالباً الوصول غير المتكافئ إلى الحماية الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعي. في هذا السياق، قد تكون الأقليات والمجموعات المهمشة معرضة للحرمان بشكل خاص.

التلوث وإجراءات التخلص من الذخائر المتفجرة



منهجية تحليل الاحتياجات

استند تقدير احتياجات مجموعة العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي لعام 2017م إلى مجموعة من المنهجيات والنهج، بما في ذلك مشاورات خبراء دلفي وتحليل البيانات الثانوية الذي قام بإجرائه شركاء المجموعة والمجموعات الأخرى. جمعت مشاورات خبراء دلفي بين خبراء قطاعيين من مختلف المحافظات لبناء توافق حول الاحتياجات القطاعية في عدن والمكلا وصنعاء والحديدة وإب وصعدة.

كما قامت مجموعة العمالة الطارئة وإعادة التأهيل المجتمعي ببناء تقييم احتياجاتها على التقييمات التي تم إجراؤها من قبل الشركاء. من بين هذه التقييمات تقييم الأسواق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقييمات السريعة لمنظمة العمل الدولية في التلمذة الصناعية غير النظامية في لحج وأبين والحديدة وحجة وتقرير الاحتياجات الدينامية لمجموعة البنك الدولي والتقارير السادس عشر لفريق العمل المعني بحركة السكان، فضلاً عن الدراسات والتحليلات الهامة الأخرى التي تم إجراؤها من قبل الشركاء.

العمل لأن مصنعهم استأنف الأنشطة الإنتاجية للمرة الأولى منذ التصعيد في شهر مارس 2015م.

تم مسح وتطهير ما مجموعه 245.000 متر مربع و 2.7 مليون متر مربع من الأراضي على التوالي. إزالة الألغام الأرضية / الذخائر غير المتفجرة، وزيادة سلامة السكان الجسدية سمحت باستئناف الأنشطة الإنتاجية والعمل، فضلاً عن إتاحة حركة السكان والسلع في 55 مديرية في 14 محافظة.

أدت هذه الحالة المعقدة إلى تفاقم احتياجات اليمن التنموية. هناك حاجة إلى تكامل الاستجابة الأكثر شمولية للأزمة في اليمن مع التركيز على بناء القدرة على الصمود وبناء الأساس للانتعاش على المدى الطويل في الاستجابة الإنسانية الحالية المتوخاة من خلال طريقة العمل الجديدة لمنع المزيد من الركود التنموي في اليمن. من أجل تجنب احتمالات الاعتماد على المساعدات طويلة الأمد بين اليمنيين في ظل السياق الحالي في اليمن، فإن الانتعاش المبكر يظل عنصراً أساسياً في الاستجابة الإنسانية، حيث أنه يبني الأسس لمرحلة ما بعد الأزمة، والعودة إلى مسار التنمية المستدامة.